الأمم المتحدة

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/SBSTA/2008/2
18 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية
الدورة الثامنة والعشرون
بون، ٤-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه

تقرير عن اجتماع الخبراء الخاص بالمعلومات الاجتماعية - الاقتصادية

مذكرة أعدتها الأمانة*

موجز

تقدم هذه المذكرة موجزاً عن اجتماع الخبراء الخاص بالمعلومات الاجتماعية - الاقتصادية، المعقود في إطار برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه. وقد عُقد الاجتماع في بورت أوف سبَين في ترينيداد وتوباغو في الفترة من ١٠ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨. وركزت المناقشات في الاجتماع على كيفية تحسين توافر المعلومات المتصلة بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية لتغير المناخ وتحسين إمكانية الحصول على هذه المعلومات وتحسين فعاليتها، كما ركزت على كيفية تعزيز سبل إدماج المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية في عمليات تقييم أثر تغير المناخ والقابلية للتأثر به، لا سيما المعلومات المتعلقة بتخطيط التكيف. وتتضمن المذكرة كذلك استعراضاً للمعلومات والنُهج الاجتماعية - الاقتصادية، بما فيها الممارسات الجيدة، والثغرات والاحتياجات عبر مختلف النطاقات المكانية والقطاعات، كما تتضمن توصيات وقضايا بحاجة إلى المتابعة ومواصلة النظر فيها.

* قدمت هذه الوثيقة بعد التاريخ المحدد لذلك نتيجةً لتوقيت انعقاد اجتماع الخبراء.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - مقدمة	١ - ٦	٣
ألف- الولاية	١	٣
باء - نطاق المذكرة	٢ - ٣	٣
جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية	٤	٣
دال- معلومات أساسية	٥ - ٦	٣
ثانياً - وقائع الاجتماع	٧ - ١٤	٤
ثالثاً - تحليل القضايا التي تناولها اجتماع الخبراء	١٥-٦٠	٥
ألف- توافر المعلومات المتصلة بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية وإمكانية الحصول عليها وفعاليتها في مختلف الحَيِّزات المكانية وفي مختلف القطاعات	١٨-٤٩	٦
باء - مراعاة المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية في عمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر	٥٠-٦٠	١٢
رابعاً - موجز التوصيات	٦١-٦٥	١٤
ألف- توافر المعلومات المتصلة بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية لتغير المناخ، وإمكانية الحصول على هذه المعلومات وفعاليتها	٦٢-٦٤	١٤
باء - إدماج المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية في عمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر	٦٥	١٦
خامساً - الخطوات القادمة في إطار برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه	٦٦-٦٧	١٧

أولاً – مقدمة

ألف – الولاية

١- طلبت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها الخامسة والعشرين إلى الأمانة أن تقوم، بتوجيه من رئيس الهيئة، بتنظيم اجتماع للخبراء، قبل عقد دورتها الثامنة والعشرين، لتبادل المعلومات والآراء بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتحسين إدماج المعلومات الاجتماعية – الاقتصادية في عمليات تقييم تأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به، لا سيما المعلومات المتعلقة بتخطيط التكيف[(١)]. وكذلك طلبت الهيئة الفرعية إلى الأمانة أن تعد تقريراً عن اجتماع الخبراء هذا ليكون في متناولها بحلول موعد انعقاد دورتها الثامنة والعشرين.

باء – نطاق المذكرة

٢- تقدم هذه الوثيقة معلومات عن اجتماع الخبراء المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه. وتستمد فحواها من المناقشات والعروض الخاصة باجتماع الخبراء، بما في ذلك الخطوات التالية الممكنة في إطار برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه[(٢)].

٣- وبناءً على طلب الهيئة الفرعية[(٣)]، تتضمن هذه الوثيقة معلومات بشأن ما يلي:

(أ) تحليل القضايا المتناوَلة، بما في ذلك الوضع الحالي والعِبَر المستخلصة (انظر الفصل "ثالثاً")؛

(ب) موجز الثغرات والاحتياجات المحددة (بما في ذلك أية احتياجات متصلة بالقدرات)، والفرص المتاحة (بما في ذلك التآزر الممكن بين الأنشطة)، والحواجز والمعوقات (انظر الفصل "ثالثاً")؛

(ج) موجز التوصيات (انظر الفصل "رابعاً").

جيم – الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

٤- قد تود الهيئة الفرعية، في دورتها الثامنة والعشرين، النظر في هذا التقرير بوصفه جزءاً من نظرها العام في نواتج الأنشطة المكتملة وتناولها لأنشطة أخرى في إطار برنامج عمل نيروبي.

دال – معلومات أساسية

٥- يتمثل الهدف الإجمالي من برنامج عمل نيروبي في مساعدة جميع الأطراف، وبخاصة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، على تحسين فهمها وتقديرها لتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به

---

(١) FCCC/SBSTA/2006/11، الفقرة ٥٣.

(٢) يمكن الاطِّلاع على الوثائق ذات الصلة في <http://unfccc.int/4265.php>.

(٣) FCCC/SBSTA/2006/11، الفقرة ٢٤.

والتكيف معه، وعلى اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إجراءات وتدابير التكيف العملية من أجل التصدي لتغير المناخ على أساس سليم وعلمي وتقني واجتماعي - اقتصادي، مع مراعاة تغيُّر المناخ وتقلبه في الحاضر والمستقبل[٤].

٦- وتجري الأنشطة المتعلقة بالمعلومات الاجتماعية - الاقتصادية المندرجة في إطار برنامج عمل نيروبي بما يتماشى والهدف المنصوص عليه في مرفق المقرر ٢/م أ-١١ والمتمثل في إحراز تقدم على صعيد الموضوع الفرعي الوارد ذكره في الفقرة الفرعية ٣(أ)`٥`، وهو "تعزيز توافر المعلومات الخاصة بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية لتغير المناخ وتحسين إدماج المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية في عمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر".

ثانياً - وقائع الاجتماع

٧- نظمت الأمانة اجتماع الخبراء المعني بالمعلومات الاجتماعية - الاقتصادية في بورت أوف سبَين في ترينيداد وتوباغو في الفترة من ١٠ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨. وقدمت حكومات كل من كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية الدعم المالي لتنظيم هذا الاجتماع. وترأست السيدة هيلين بلومي الاجتماع بوصفها رئيسةً للهيئة الفرعية.

٨- وضمَّ المشاركون في اجتماع الخبراء ٦٠ ممثلاً من الأطراف، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن خبراء أفراد وممارسين يعملون في مجال المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية وتغير المناخ.

٩- وبناء على طلب الهيئة الفرعية[٥]، فقد استعان اجتماع الخبراء بالمعلومات الواردة في الورقات المقدمة من الأطراف والمنظمات بشأن النُهج القائمة، وبالبيانات المتاحة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية لتغير المناخ[٦]، بما في ذلك ما يلي:

(أ) معلومات عن وضع مخططات افتراضية اجتماعية - اقتصادية ولِتَفَهُّم القدرة على التكيف؛

(ب) ورقة معلومات أساسية تحتوي على معلومات تم توليفها من الورقات المقدمة، ومن المعلومات ذات الصلة الواردة في تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ[٧]، ومن معلومات مستقاة من البلاغات الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف؛

---

(٤) المقرر ٢/م أ-١١، الفقرة ١ من المرفق.

(٥) FCCC/SBSTA/2006/11، الفقرة ٥٣.

(٦) الورقات المقدمة من الأطراف ترد في الوثيقة FCCC/SBSTA/2007/Misc.21 وAdd.1 والورقات المقدمة من المنظمات ترد في الوثيقة FCCC/SBSTA/2007/Misc.22 وفي الوثيقة المتاحة في <http://unfccc.int/4118.php>.

(٧) يمكن الاطلاع على ورقة المعلومات الأساسية في <http://unfccc.int/4265.php>.

(ج) تقرير حلقة العمل المعنية بالمخاطر المتصلة بالمناخ والظواهر المناخية القصوى، التي عُقدت في القاهرة في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧[٨]؛ وتقرير حلقة العمل المعنية بتخطيط التكيف وممارساته، التي عُقدت في روما بإيطاليا، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧[٩].

١٠- في بداية الاجتماع، ألقت السيدة أيميلي جاينور ديك - فورد، وزيرة التخطيط والإسكان والبيئة في ترينيداد وتوباغو، كلمة ترحيب. وأعقب ذلك جلسة تمهيدية قُدمت فيها معلومات أساسية عن قضايا التكيف الحالية والمستقبلية في إطار السياق الأوسع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأهداف برنامج عمل نيروبي، وولاية اجتماع الخبراء، وتقديم استعراضي للمعلومات الاجتماعية - الاقتصادية في سياق تأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه.

١١- وجرت المناقشات في اجتماع الخبراء في شكل جلسات عامة واجتماع مداولة وفريقين فرعيين. وفي جلسة عامة لتقييم الوضع، ناقش المشاركون مسألة توافر البيانات، والأساليب السليمة، وموارد الخبرة الفنية، ودراسات الحالات الإفرادية المقابلة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، فضلاً عن الموارد المائية، والزراعة والأمن الغذائي، والمناطق الساحلية، والصحة، وقطاعي العمل والدخل. وقد اختيرت هذه القطاعات بناء على أهميتها بالنسبة إلى الأطراف والمنظمات حسبما أكدت عليه الورقات والبيانات المقدمة.

١٢- وفي اجتماع المداولة، ركز خمسة من أعضاء الأفرقة على تطبيق المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية في سياق تخطيط التكيف. وشملت مناقشات الفريقين الفرعيين مجالين واسعين هما: سبل ووسائل تحسين توافر المعلومات المتصلة بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية لتغير المناخ وتحسين إمكانية الحصول عليها وفعاليتها من منظورات مقدمي المعلومات ومستعمليها؛ وإدماج المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية في عمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر.

١٣- وبالإضافة إلى ذلك، قدم المشاركون معلومات عن القضايا ذات الأولوية، والثغرات، والاحتياجات، والتوصيات، وذلك عن طريق استبيانات أعدتها الأمانة بتوجيه من رئيس الهيئة الفرعية، كما تبادلوا، في أثناء الجلسات الاستعراضية العامة، المعلومات الخاصة بتجاربهم، والممارسات الجيدة، ومصادر الخبرة الفنية.

١٤- وفي الجلسة الختامية، لُخصت نتائج الفريقين الفرعيين في شكل توصيات من أجل التصدي للثغرات والاحتياجات المحددة، كما نوقش ما يمكن اتخاذه مستقبلاً من خطوات وإجراءات على سبيل المتابعة.

ثالثاً - تحليل القضايا التي تناولها اجتماع الخبراء

١٥- عقب المعلومات المقدمة عن البيانات المتاحة والممارسات الحالية على مختلف الأصعدة والقطاعات، ناقش المشاركون توافر البيانات، والأساليب ومصادر الخبرة الفنية السليمة، والثغرات والاحتياجات المحددة. كما أكدت

---

(٨) FCCC/SBSTA/2007/7.

(٩) FCCC/SBSTA/2007/15.

المناقشات التالية أهمية نوعين من الثغرات الواجب التصدي لها، وهما نقص البيانات وعدم توافقها. وفي حين أن بعض البيانات الرئيسية لم يُجمَع أصلاً، فإن البعض قد جُمع بصورة غير ذات فائدة لعمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر. ونتيجة لذلك، ثمة ثغرات كبيرة في البيانات، بما في ذلك البيانات التاريخية والبيانات الجغرافية المرجعية، وبخاصة في الحَيِّزات المكانية الصغيرة.

١٦- وشدد المشاركون على أن الكثير من المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية المتاحة موجودة في شكل لا يسهّل عملية وضع السياسات المتصلة بتغير المناخ؛ ويلزمها بالتالي إعادة تنظيم لكي تدعم بشكل فعال عملية اتخاذ القرارات. وأولويات البيانات وثيقة الصلة بغرض ونطاق عمليات التقييم، وكذلك بالنُهج المختلفة المتبعة لإجراء عمليات التقييم هذه. ويلزم وضع أُطر أفضل لنشر البيانات والمعلومات المتاحة على الجمهور المستهدَف.

١٧- وتُعتبَر البيانات الاجتماعية - الاقتصادية، الكمية منها والنوعية، على القدر ذاته من الأهمية من أجل زيادة فعالية عمليات التقييم. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إدراج البيانات الاجتماعية - الاقتصادية بشكل أفضل في البيانات الجيوفيزيائية. وفي هذا الصدد، أشار المشاركون إلى أن الأدوات التكنولوجية، مثل نُظم المعلومات الجغرافية، يمكن أن تساعد في الجمع بين أنواع مختلفة من البيانات من أجل إجراء تحليل متكامل.

ألف - توافر المعلومات المتصلة بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية وإمكانية الحصول عليها وفعاليتها في مختلف الحَيِّزات المكانية وفي مختلف القطاعات

١٨- إن مختلف أنواع التقييم ومختلف نطاقاته تتطلب بيانات مختلفة. وقد شدد المشاركون على ضرورة تحديد الاحتياجات المشتركة عبر القطاعات والنطاقات. وإن الأولويات المشتركة بين النطاقات والقطاعات ومختلف أوجه الاستخدام قد تشمل زيادة توافر البيانات الجغرافية المرجعية، ومواجهة التحديات المتصلة بتجميع البيانات و/أو تصنيفها، وتحسين سبل الربط بين عمليات التقييم من القمة إلى القاعدة وبين عمليات التقييم المعاكسة لها.

١٩- وذكر المشاركون أن البيانات الديموغرافية والاقتصادية متاحة بيُسر في معظم البلدان، ولكن الأنواع الأخرى من البيانات، بخاصة البيانات النوعية، كالبيانات المتصلة بالحكم الرشيد والقيم الثقافية والمعرفة الأصلية وقوى المجتمع والاعتبارات الجنسانية، فهي أقل توفراً. ولا تزال هنالك مشاكل متصلة بالحصول على هذه البيانات وإدراجها في التحليلات.

٢٠- وبما أن تأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والقدرة على التكيف معه جميعها يحددها المكان ومتعددة الأبعاد، فإن البيانات المتفاوتة مكانياً تؤدي دوراً حيوياً في عمليات تقييم تغير المناخ. ووفقاً لذلك، شدد المشاركون على ضرورة جعل البيانات الاجتماعية - الاقتصادية جغرافية المرجعية، وإلى توحيد عمليتي البيانات وإعداد التقارير، وذلك بهدف تحديد الثغرات في البيانات وتيسير التحليلات القطرية الشاملة.

٢١- وكثير من البيانات المتاحة جمعتها وكالات إحصاء/تعداد، بصفة رئيسية لأغراض أخرى لا صلة لها بوضع السياسات المتعلقة بتغير المناخ. ويجب تشجيع الجهات المسؤولة عن جمع البيانات لتحسين الهيكل الأساسي لجمع ومعالجة البيانات، مثلما في النماذج الجغرافية - المكانية، الضرورية لعمليات تقييم القابلية للتأثر بتغير المناخ والتكيف معه.

٢٢- ومصادر البيانات والمعلومات التي ذُكرت في الاجتماع تشمل عمليات التعداد، ومجموعة استقصاءات المؤشرات المتعددة، واستقصاءات مستويات المعيشة، واستقصاءات القوى العاملة، واستقصاءات الهياكل الأساسية، والحسابات الوطنية، والمصادر الرئيسية للمعلومات، مثل الجمعيات المجتمعية وجمعيات العمال، ونظم المعرفة التقليدية والمعرفة التجريبية المحلية، وبرامج الرصد البيئي، بما في ذلك الاستشعار السواتلي عن بعد، ورصد الهيدرولوجيا، والتنوع البيئي في الموقع.

١- النطاق الإقليمي

٢٣- نتيجة للاتجاه المتنامي للأحداث المتصلة بالمناخ، مثل الأعاصير والفيضانات وموجات الجفاف والانزلاقات الأرضية، تتزايد كذلك كميات البيانات المصنفة والمخططات الافتراضية التي أصبحت متاحة لغرض دراسة التأثيرات. مثلاً، يمكن في الحال تقييم تأثير ارتفاع منسوب البحر أو الجفاف من حيث المساحة المتضررة والسكان المتضررين، وإجمالي الناتج المحلي، والامتداد الحضري، والأراضي الرطبة في النطاقين الإقليمي والعالمي. غير أنه توجد ثغرات، وبخاصة في البيانات الخاصة بإقليم أفريقيا.

٢٤- وأقر المشاركون بأن تقييم القابلية للتأثر عملية تتسم بالاستعمال المكثف للبيانات وتتطلب مجموعة واسعة من المعلومات الكمية والنوعية، بدءاً بالمركز الاجتماعي - الاقتصادي، وخصائص الأسرة المعيشية، والشبكات الاجتماعية، وأوجه عدم المساواة التاريخية والمؤسسية، وقوانين البناء، وانتهاءً بدرجة التأهب للكوارث. ونتيجة لذلك، من الصعب إجراء تقييم فعال للقابلية للتأثر على النطاقين الإقليمي والعالمي.

٢٥- والبيانات المكانية المتاحة، والتي ذُكرت في أثناء المناقشات، تشمل معلومات من مخرجات النماذج المناخية ونتائج المخططات الافتراضية، بما في ذلك تلك المحددة في التقرير الخاص المتعلق بالمخططات الافتراضية للانبعاثات، الذي أعده الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، كما تشمل الخرائط التي تبين توزيع حالات الوفيات الناجمة عن أحداث مناخية، والقوى المحركة السكانية، وإجمالي الناتج المحلي، وبيانات الدخل المخططة شبكياً، وتفاصيل قدرة السدود على الاحتفاظ بالماء، ومناطق النزاعات، والحكم الرشيد، ومخيمات اللاجئين، والهيكل الأساسي الصحي، والهيكل العمري، والبيانات عن الفقر، ومعدل وفيات الرضع، وشبكات الطرق.

٢٦- وبعض المنظمات التي تضطلع بعمليات تقييم القابلية للتأثر والتكيف، وبتطوير البيانات على النطاقين الإقليمي والعالمي، والتي ذُكرت في الاجتماع، هي: مركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض، والمعهد الدولي للبحوث في شأن المناخ والمجتمع، التابع لمعهد الأرض بجامعة كولومبيا، ومعهد الموارد العالمية، ومعهد ستكهولم للبيئة، والوكالة الهولندية للتقييم البيئي، ومعهد بوتسدام لبحوث التأثيرات المناخية، ومعهد الطاقة والموارد، ومركز الاستدامة والبيئة العالمية التابع لجامعة ويسكنسون.

٢- النطاق الوطني

٢٧- أبرز المشاركون الصعوبات التي تواجه مسألة إعداد بعض البيانات الوطنية، وذلك لأنه قد لا يستطيع جمع هذه البيانات سوى المؤسسات الوطنية الكبيرة، أو قد تكون البيانات حساسة سياسياً. وذكر بعض المشاركين أن استجابة

القيمين على هذه البيانات لن يحققها سوى طلب قوي من داخل البلدان للحصول على هذه المعلومات. كما أكد المشاركون الحاجة إلى تقديم مزيد من الدعم إلى البلدان النامية لجمع المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية.

٢٨- وبالإضافة إلى ذلك، اقترح المشاركون أن الأطر الدولية، مثل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، قد تيسر زيادة كمية لبيانات المجموعة ونوعيتها، كما تكفل في الوقت ذاته الحصول على المعلومات ذات الصلة بشكل أيسر. ومن أجل توحيد أشكال البيانات الاجتماعية - الاقتصادية لإجراء التحليلات القطرية الشاملة، اقترح المشاركون استعمال التوجيه الخاص بجمع البيانات والذي وفرته الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة.

٢٩- ومن أجل زيادة فعالية عمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر، يلزم جمع أنواع مختلفة من البيانات، وبخاصة لاستعمالها في هذه العمليات. مثلاً، لقياس مدى قابلية سكان منطقة ما للتأثر بالأعاصير، فإن أنواع البيانات الديمغرافية الضرورية قد تتراوَح من البيانات القياسية الخاصة بالعمر ونوع الجنس إلى معلومات معقدة عن توزيع السكان المعوَقين وأعداد الأشخاص الذين يمتلكون مركباتهم الشخصية التي يمكنهم التنقل بواسطتها. وقد تصبح الأنواع الأخيرة من البيانات مؤشرات قيمة لتقييم القدرة على التصدي لظاهرة ما أو على إجلاء السكان من مناطق الخطر، ولكنها أحياناً غير متوفرة لأنها ليست جزءاً من المواصفات القياسية لجمع المعلومات.

٣٠- وأشار المشاركون إلى أن عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يمكن أن تؤدي دوراً في تيسير الدعم المالي والتعاون بين البلدان ومؤسسات البحوث من أجل إعداد المعلومات في شكل قابل للاستعمال، وذلك بزيادة التوثيق ونشر التجارب المتصلة بالدراسات التحليلية للتكاليف والفوائد الاجتماعية - الاقتصادية المتصلة بمبادرات التكيف. وفي هذا الصدد، اقترح المشاركون توسيع فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً وفريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا، أو إنشاء فريق خبراء معني بالتكيف لتقديم مساهمات ومشورة محددة الأهداف بشأن ردم الفجوة فيما يخص توافر البيانات.

٣١- وفي كثير من الأحيان، تُعرض البيانات الاجتماعية - الاقتصادية مجمَّعة فقط، كما في حالة الإحصاءات الوطنية. ويلزم نشر البيانات المبَوّبة المجموعة على صعيد المقاطعات الفرعية من أجل تلبية احتياجات معينة خاصة بعملية التقييم. وشدد المشاركون كذلك على أهمية زيادة قدرة الحكومات الوطنية على تقدير تكاليف وفوائد التكيف مع تغير المناخ داخل القطاعات الاقتصادية الرئيسية أو فيما بينها.

٣٢- وتقع على عاتق الحكومات المسؤولية التقليدية المتصلة بجمع البيانات الديمغرافية الوطنية، كما أنها الجهة الرئيسة التي تضطلع بإعداد المعلومات، ولكن القطاع الخاص (مثل شركات المياه، وقطاع التأمين) قد تكون لديه أيضاً بيانات اجتماعية - اقتصادية معينة ذات صلة بعمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر. بيد أن القطاع الخاص لا يزال بحاجة إلى التشجيع للمساعدة في جمع البيانات وتبادلها. وقد ناقش المشاركون أهمية رفع مستوى الوعي لدى القطاع الخاص، بدعوى أن لبعض هذه المعلومات منفعة عامة، وينبغي بالتالي أن تكون متاحة لجميع أصحاب الشأن.

٣- النطاق المحلي

٣٣- ركز المشاركون على ارتباط البيانات النوعية بعملية تقييم القدرة المحلية على التحمل، وكذلك على سبل إبرازها في عمليات التقييم. ويلزم إدراج البيانات النوعية والبيانات الكمية بشكل فعال في عمليات تقييم القابلية للتأثر.

٣٤- وناقش المشاركون كذلك سبل التقييم الدقيق للقدرات المحلية على التصدي لتغير المناخ من أجل تحسين التكيف معه على المستوى المحلي. وعلى الرغم من أن المجتمعات المحلية قد تتصدى للآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ وتقلباته، فإن المعرفة التقليدية والمعرفة التجريبية المحلية نادراً ما دُرستا بشكل نظامي في سياق التكيف مع تغير المناخ. فوضع هذه المعرفة في الاعتبار في عمليات التقييم قد يسهم في دقة فهم قدرة المجتمعات المحلية على التكيف. ومن المُتفق عليه بوجه عام أن تسجيل المعلومات الأصلية أو الحفاظ عليها وإدماجها في العلوم الحديثة هي تحديات لا بد من مواجهتها.

٣٥- وبالرغم من الصلة الوثيقة بين القابلية للتأثر والفقر، فإن ثانيهما قد لا يكون مؤشراً كافياً على القابلية للتأثر. وقد سلط المشاركون الضوء على ضرورة وجود مزيد من المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة التي لا تضع في الاعتبار الدخل النقدي فحسب، بل كذلك الأصول الاجتماعية - الاقتصادية ومصادر الدخل الأخرى، فضلاً عن عوامل مثل خصائص الأسرة المعيشية (ما إذا كان عائل الأسرة المعيشية امرأة، ووجود أطفال دون سن ١٠ سنوات)، والشبكات الاجتماعية وأوجه عدم المساواة التاريخية.

٤- الموارد المائية

٣٦- إن عمليات تقييم القابلية للتأثر في قطاع الموارد المائية تتطلب اتباع نهج شامل لعدة قطاعات. ومن بين الأنواع المختلفة للبيانات الاجتماعية - الاقتصادية الضرورية لتقييم الطلب على المياه، فإن بعض البيانات الديمغرافية، مثل اتجاهات حجم وتوزيع المراكز السكانية، تكون عادة متوفرة في الحال. غير أنه يلزم تكميلها بمعلومات اجتماعية - اقتصادية إضافية، مثل أنماط الهجرة المتوقعة والطلب مستقبلاً على المياه في جميع القطاعات. ومن بين الاحتياجات الحالية توفير معلومات لتحليل عملية وضع الأسعار، وتخصيص المياه وتوزيعها على نحو عادل في سياق القابلية للتأثر والتكيف.

٣٧- وشدد المشاركون على أهمية الحصول على كل من البيانات الاجتماعية - الاقتصادية الجيوفيزيائية والجغرافية المرجعية كمدخلات لوضع نماذج القابلية للتأثر. وتشمل البيانات المتوفرة ومصادرها التي ذُكرت في المناقشات معلومات عن الأحوال البيئية، مثل الغطاء الحرجي، ومصبات الأنهار، ونتائج النماذج المناخية الخاصة باتجاهات درجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار المتوقعة، والمياه الجوفية، والقدرة على الاحتفاظ بالماء، والمناطق المروية والأراضي الزراعية.

٥- الزراعة والأمن الغذائي

٣٨- شدد المشاركون على أن الأمن الغذائي هو من الشواغل الرئيسية، وبخاصة في البلدان النامية. وعملية تقييم القابلية للتأثر في قطاع الزراعة من منظور الأمن الغذائي تتطلب قدراً وافياً من المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية. وعلى المستوى الكلي، فإن التقلبات في الأسواق العالمية للسلع الأساسية، وتأثيرات التجارة وأنماط الاستهلاك، تؤثر في قدرة البلد على توفير الغذاء لسكانه. بيد أنه، وبسبب الصعوبات التي تواجه مسألة التنبؤ بحركة السلع الأساسية، يلزم وضع منهجيات لإدراج المعلومات المتصلة بالقوى الخارجية (مثل أسعار السلع الأساسية) التي تؤثر في الإنتاج الزراعي على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر

المشاركون أن البيانات على المستوى الجزئي، كتلك المتصلة بإنتاج الأسرة المعيشية للغذاء من أجل الاستهلاك الذاتي، كثيراً ما يتم إغفالها في الدراسات التي تركز على الغذاء المُنتَج لأسواق التصدير.

٣٩- إن تعديل الممارسات الزراعية لخفض قابلية نظم الإنتاج الغذائي للتأثر يتطلب تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية والمؤسسات على التخطيط والاستجابة لتأثيرات تغير المناخ. واقترح المشاركون وضع مقاييس وطنية للقابلية للتأثر، من أجل تقييم القابلية للتأثر عبر القطاعات. ولكنهم ذكروا أن البيانات ينبغي أن تُجمَع تحديداً من أجل رصد القابلية للتأثر.

٤٠- وسلط المشاركون الضوء على شُحّ البيانات المتوفرة عن استعمال الأراضي، ومنها البيانات الخاصة بالأنماط التاريخية، وبالتأثيرات الناجمة عن التغير في استعمال الأراضي. وبدأت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) برنامجاً عن المناخ والأمن الغذائي، وربما تكون لديها معلومات اجتماعية - اقتصادية ذات صلة بهذين الموضوعين. وذُكر أيضاً أن جامعة ساوث باسيفيك قد اضطلعت ببعض الأعمال في هذا المجال.

٦- المناطق الساحلية

٤١- أشار المشاركون إلى أن البلدان ذات المناطق الساحلية المعرضة للخطر تنقصها أحيانا القدرة على تقييم الخدمات البيئية/خدمات النظام الإيكولوجي وعلى إجراء دراسات تحليلية عن تكلفة وفائدة تدابير الاستجابة من أجل اتخاذ قرارات استثمارية وتنفيذ عمليات تقييم لقابلية التأثر بتغير المناخ وللآثار المترتبة عليه. وتشجيعاً لتبادل المعرفة والبيانات والخبرات القابلة للتطبيق في بعض المناطق، اقترح المشاركون إنشاء جهات وصل، مثل الشبكات والمراكز الإقليمية، لزيادة المعلومات المتاحة.

٤٢- وتبقى هنالك حاجة إلى العمل لاشتقاق نماذج المناخ على المستويات الأدنى وإحالة البيانات الاجتماعية - الاقتصادية إلى الإحداثيات المكانية على مستويات أصغر لتشمل الأحوال الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسلم المشاركون بالحاجة إلى الجمع بين المعلومات الجيوفيزيائية وتحليلات التكاليف الاجتماعية - الاقتصادية بهدف وضع مخططات افتراضية للتنمية البديلة، وخيارات للتصدي، وتدابير للطوارئ.

٧- الصحة

٤٣- ومن بين المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية، التي عادة ما يُنظر فيها لتقييم مدى تأثر صحة الإنسان، بيانات عن العوامل الاقتصادية (مثل الدخل، وعدم المساواة في الدخل، وسبل كسب العيش)، والخصائص الديمغرافية (مثل حجم السكان، وهيكل العمر، ونوع الجنس، والعرق)، والهجرة الداخلية، والهياكل الأساسية (مثل إمدادات المياه، والمرافق الصحية، والنقل)، والمعايير الإسكانية، والعادات السلوكية (مثل النشاط الجسدي، والملابس، والنوم)، وحالة الخدمات الصحية (مثل توفرها، والحصول عليها، وجودتها، وشبكات الدعم، والوقاية من الأمراض/مكافحتها، والتأمين). ولاحظ المشاركون تنوع المخاطر الصحية الحساسة للمناخ، فشددوا على أهمية النظر في مسألة إدماج المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية المتعلقة تحديداً بالأمراض في عمليات التقييم الصحي من أجل زيادة فعاليتها. فعلى سبيل المثال، فإن البيانات الاجتماعية - الاقتصادية الضرورية لتقييم مخاطر الكروب الناتجة عن ارتفاع درجة الحرارة، والتي تسببها مباشرة الظواهر الجوية القصوى، تختلف عن مجموعة البيانات

الضرورية لتقييم قابلية التأثر بسوء التغذية، الذي يُعتبر نتيجة غير مباشرة لتأثيرات تغير المناخ في القطاعات الأخرى، مثل إنتاج المحاصيل.

٤٤- ولتقييم قابلية تأثر البشر بأمراض يؤثر فيها تغير المناخ، يلزم إتاحة بيانات تاريخية للتحقق مما إذا كان مرض بعينه موجوداً على الدوام أم أنه ظهر نتيجة لتغير المناخ الذي طرأ حديثاً. فمثلاً، المجتمعات المحلية التي لم تتعرض في السابق لمرض معين قد تكون أكثر عرضة لهذا المرض مقارنة بالمجتمعات المحلية الأخرى، وذلك لأنها تفتقر إلى المعرفة الخاصة بكيفية حماية نفسها من هذا المرض. وبالإضافة إلى ذلك، شدد المشاركون على ضرورة التفريق مكانياً بين البيانات.

٤٥- وأشار المشاركون إلى أن المبادئ التوجيهية الخاصة بالتقييم الصحي والتي وُضعت في الماضي استندت إلى نتائج النماذج ولا تتصدى بشكل كاف للقضايا الرئيسية لواضعي السياسات، مثل تحديد الاحتياجات الأساسية من المعلومات، وتقييم المعوقات الرئيسية للقدرة على التكيف. والمبادئ التوجيهية الأحدث عهداً تركز تركيزاً قوياً على قابلية التأثر الحالية، وعلى تضمين السياسات الوطنية والأساليب المعاصرة القدرة على التكيف مع تغير المناخ. بيد أنها لا تتناول بشكل كاف مسألة إيلاء الأولوية لإجراءات التكيف، والمناهج والأدوات المرتبطة تحديداً بالأمراض، والتكامل فيما بين القطاعات.

٤٦- ونوَّه المشاركون كذلك بتوافر المصادر التالية: قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية[١٠]، وقاعدة بيانات الظواهر الطارئة من مركز أبحاث علم أوبئة الكوارث[١١]، ومركز البيانات والتطبيقات الاجتماعية - الاقتصادية التابع لاتحاد الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض[١٢]، والمخططات الافتراضية الاجتماعية - الاقتصادية العالمية، ومنها التقرير الخاص عن المخططات الافتراضية للانبعاثات، الذي أعده الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وتقييم النظم الإيكولوجية للألفية، وتوقعات البيئة العالمية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم.

٨- فرص العمل

٤٧- ناقش المشاركون مسألتي فرص العمل والدخل في سياق المرونة، واستراتيجيات التكيف، وآثار 'الجولة الثانية' (الهجرة، مثلاً)، وسبل التصدي للتكيف مع تغير المناخ وفقاً لخطط محددة، وتنويع الاقتصاد. وقد تم تحديد فئتين من الفقراء الشديدي التعرض، هما: الأفراد الذين يعملون ولكن لا يكسبون دخلاً كافياً، والذين لا يعملون. والآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ قد تعمل على تفاقم هذا الوضع. وبالتالي، فإن تدابير التكيف في قطاع العمالة والدخل قد تحد من الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ.

---

(١٠) تقرير الصحة العالمية <http://www.who.int/whr>، سوء التغذية <http://www.who/int/nutgrowthdb>، الماء والمرافق الصحية <http://www.euro.who.int/watsan>.

(١١) <http://www.em-dat.net>.

(١٢) <http://www.sedac.ciesin.columbia.edu/index.html>.

٤٨- وقد سُلط الضوء على ثلاث فئات من الاحتياجات البياناتية لتقييم قابلية فرص العمل والدخل للتأثر، وهي: فرص العمل، والأسر المعيشية، والمشروعات. فتعدادات السكان والحسابات الوطنية متوفرة عادة، ولكن البيانات الضرورية لتحليل فرص العمل والدخل تعتمد بشكل مكثف على الاستقصاء، لأن مصادر البيانات أو الجهات الرئيسية التي تملك المعلومات هي تلك التي لديها معرفة واسعة بكيفية عمل الاقتصادات المحلية، مثل المجتمعات المحلية، وأصحاب العمل، والمنظمات، وجمعيات الأعمال، ونقابات العمال.

٤٩- وناقش المشاركون أنواع البيانات اللازمة داخل كل واحدة من الفئات الثلاث. فبخصوص فرص العمل، تشمل البيانات ذات الصلة القطاع، ونوع الجنس، والوضع (غير نظامي، نظامي)، والنسبة المئينية والمئوية لدخل العمال المهرة وغير المهرة. وفيما يخص الأسر المعيشية، تشمل البيانات خصائص الأسر المعيشية، مثل العرق ونوع الجنس، والمكان، والمصدر الرئيسي لدخل الأسرة المعيشية، والنفقات والأصول. أما بالنسبة إلى المشروعات، فالبيانات الضرورية تشمل المكان، وقطاع النشاط، والحجم والتوزيع، والأصول الاقتصادية.

باء – مراعاة المعلومات الاجتماعية – الاقتصادية في عمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر

٥٠- أكد المشاركون مجدداً أن عمليات التقييم الفعالة للتأثيرات والقابلية للتأثر يجب أن تأخذ في الحسبان المعلومات المختلفة الخاصة بكل حالة على حدة فيما يتصل بالعوامل الاجتماعية – الاقتصادية، والبيولوجية – الحيوية، والجيوفيزيائية، والسياسية، والثقافية. ولكن لا يوجد منهج واحد لإدماج جميع المعلومات الاجتماعية – الاقتصادية الضرورية في عمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر.

٥١- والتحدي الأساسي الذي يواجه مسألة إدماج المعلومات الاجتماعية – الاقتصادية في العمليات السياسية هو عدم دراية واضعي السياسات بالأطر التي ينبغي أن تُطور داخلها السياسات المتصلة بتغير المناخ. ولاحظ المشاركون أن الكثير من واضعي السياسات لا يزال تصديهم لتغير المناخ محصوراً في أطر التنمية التقليدية. وبالتالي، فمن المهم زيادة تَفَهُّم واضعي القرارات لشواغل تغير المناخ حتى يصبحوا مدركين للمعلومات الاجتماعية – الاقتصادية الضرورية لتحديد خيارات التصدي لتغير المناخ.

٥٢- وتشمل التحديات الأخرى، التي حُددت في أثناء مناقشة قضية إدماج المعلومات الاجتماعية – الاقتصادية في عمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر، نقص البيانات المجموعة تحديداً لتنفيذ عمليات التقييم؛ وتطوير الخبرة الفنية والمنهجيات الملائمة التي تختلف باختلاف سياق عمليات التقييم وأغراضه؛ والمصاعب المتصلة بوصف القابلية للتأثر والأحوال الاجتماعية – الاقتصادية؛ وإدماج العوامل المعقدة والمتعددة والمتداخلة؛ وموثوقية البيانات؛ وندرة الموارد.

٥٣- وأشار المشاركون إلى الدراسة الاستقصائية التي أجراها المعهد الدولي للبيئة والتنمية في بلدان الجنوب الأفريقي، والتي بينت احتياجات مستعملي المعلومات من الأدوات والمعلومات لإدماج المعلومات الاجتماعية – الاقتصادية في تحليلات التأثيرات، مع إيلاء اهتمام خاص للسياق المحدد لكل مستعمل.

٥٤- وأشار المشاركون إلى أن واضعي السياسات يلزمهم أن تكون البيانات الاجتماعية – الاقتصادية في شكل يجعلها ملائمة للسياسات. فالبيانات يمكن أن تُقدَّم بسبل مختلفة، كأن تقدَّم مع وصف إحصائي للكيفية التي

وُفرت بها، أو في شكل تحليلات المستوى الأول للبيانات، أو في شكل ملخصات لتحليلات هذه البيانات. وفي هذا الصدد، فإن بناء قدرة مقدمي المعلومات على تبادل المعرفة قد يمكنهم من تبادل البيانات بصورة أوسع وأكثر فعالية، وبطريقة يمكن أن يفهمها مقررو السياسات. وأشار المشاركون كذلك إلى الحاجة إلى تكميل المعلومات ببيانات وصفية كافية.

٥٥- وإن تحديد المهارات المطلوبة لدى المشاركين في عمليات اتخاذ القرار يُعتبر على القدر ذاته من الأهمية. فالمشاركون في جمع البيانات، وفي تحليلها، وفي تقديم الدعم المباشر لواضعي القرارات، وواضعو القرارات أنفسهم، جميعهم يلزمهم أن تكون لديهم مهارات مختلفة. وتيسيراً لمسألة تفسير البيانات الاجتماعية - الاقتصادية في سياق تغير المناخ، يلزم أن تستهدف عملية بناء القدرات بذلَ أقصى الجهود.

٥٦- وقد أُدخل في عمليات تقييم القابلية للتأثر والقدرة على التكيف عدد من المقاييس والأطر والنماذج والسيناريوهات والسرود. بيد أن القليل منها يُستعمل بشكل واسع لأن متطلباتها من البيانات قد تكون عالية جداً، أو أنه ليس بإمكانها أن تضع في الحسبان درجة تعقيد الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية لتغير المناخ. وذكر المشاركون أن دراسة مواطن الضعف تتطلب نهجاً شاملاً يجمع بين أنواع مختلفة من البحوث. ومن شأن هذا النهج أن يكون ذا نظرة شمولية تشدد على التعلم الاجتماعي، والمرونة والجمع بين التخصصات المختلفة، وأن يدير المعلومات وفقاً للسياق المحلي.

٥٧- وسَلَّط المشاركون الضوء على أهمية الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية في العملية التحليلية، مشددين على ضرورة إبراز قيمة استعمال إطار متكامل. ولا يزال جزء كبير من التحليلات المتصلة بتغير المناخ تضطلع به مكاتب الأرصاد الجوية في كثير من البلدان. ويلزم وضع أطر ومنهجيات تجمع بين عدة تخصصات وتكون متوازنة بشكل مناسب تيسيراً لإدماج أنواع مختلفة من البيانات.

٥٨- وذهب المشاركون إلى أن عمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر ينبغي إدماجها في عمليات تقرير السياسات الإنمائية الأوسع، والنظر فيها بجانب الأهداف والأولويات الأخرى المتصلة بالسياسات. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون المعلومات المقدمة ملائمة لأهداف التنمية.

٥٩- واقترح بعض المشاركين أن تخطيط وإدماج عمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر في عمليات تقرير السياسات الوطنية يمكن تيسيره بإنشاء هيئة تنسيق مركزية وسط الوكالات والقطاعات المختلفة على مستوى الحكومة. وفي حين أنه قد تساعد هذه الهيئة على زيادة فرص توافر البيانات الاجتماعية - الاقتصادية والحصول عليها، وعلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد كذلك، أشار بعض المشاركين إلى أنها قد تهمش عمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر في تخطيط التنمية، إذ إن هذه الهيئة قد تكون تابعة لوزارة البيئة التي توليها الحكومات عامة أولوية دنيا.

٦٠- وناقش المشاركون أهمية تشجيع مشاركة أصحاب الشأن في عملية التقييم بهدف تيسير إدماج عمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر في تخطيط التكيف. فبعض المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية الضرورية للتحليلات، مثل المعرفة التقليدية أو المعرفة المحلية التجريبية، هي في حد ذاتها محلية. والنُهج القائمة على المشاركة،

فيما يخص جمع ونشر البيانات الاجتماعية – الاقتصادية، قد تساعد على إيجاد الشعور بالارتباط لدى مستعملي التقييمات، وذلك باشتمالها على أفكار المجتمعات والمعارف المحلية، وجعلها عمليات التقييم أكثر استجابة لأولويات تلك المجتمعات. وأخيراً، قد يسهم تشجيع مشاركة أصحاب الشأن في إدماج عمليات التقييم بفعالية أكثر في سياسات التنمية.

رابعاً – موجز التوصيات

٦١- شدد المشاركون عموماً على ضرورة تشجيع الحوار بين مقدمي المعلومات ومستعمليها من أجل التحديد الدقيق للبيانات المطلوبة وشكلها، وضمان تقديم البيانات بصورة تجعلها مفيدة في عملية اتخاذ القرارات.

ألف – توافر المعلومات المتصلة بالجوانب الاجتماعية – الاقتصادية لتغير المناخ، وإمكانية الحصول على هذه المعلومات وفعاليتها

٦٢- لسد الثغرات فيما يخص توافر البيانات، اقترح المشاركون ما يلي:

(أ) تحديد المستخدِمين المستهدفين للمعلومات الاجتماعية – الاقتصادية من أجل تقديم البيانات الموجودة في أشكال أيسر استعمالاً لتكون أكثر فائدة؛

(ب) إيلاء الأولوية للاحتياجات من البيانات وفقاً لأوجه الاستخدام والنطاقات بهدف تحديد الثغرات فيما يخص توافر البيانات؛

(ج) جمع البيانات وحفظها بشكل موحد تيسيراً لنشر المعلومات على نطاق أوسع على مختلف مستويات عمليات اتخاذ القرارات؛

(د) تعزيز الروابط فيما بين المنظمات الدولية العاملة فعلاً في قطاعات متخصصة كي تتعاون بشأن تبادل المعلومات في القطاعات الخاصة بها؛

(هـ) وضع مخططات حافزة لتشجيع القطاع الخاص على تبادل بياناته؛

(و) تعزيز الجهود عن طريق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والأطر الدولية لتشجيع جمع البيانات الأساسية ونشرها؛

(ز) وضع مخططات حافزة لتشجيع إعداد بيانات خاصة بالتكيف على تغير المناخ. فالبيانات مثل المحاصيل الكفافية، وتوزيع المياه داخل القطاعات، والهجرة والتحويلات، نادراً ما تُجمع بوصفها عملية موَحَّدة؛

(ح) نشر البيانات الأصلية (المصنفة) المجموعة على نطاق المقاطعات الفرعية من أجل تلبية احتياجات تقييم محددة على نطاقات مكانية مختلفة، بالإضافة إلى البيانات المصنفة (مثل الإحصاءات الوطنية)؛

(ط) زيادة الدعم لمساعدة البلدان النامية على جمع البيانات التي من شأنها المساعدة في ردم الفجوات فيما يخص توافر البيانات.

٦٣- ومن أجل زيادة فرص الحصول على البيانات، اقترح المشاركون ما يلي:

(أ) إنشاء وصيانة قواعد بيانات لحصر ما هو قائم حالياً من معلومات ومصادر خبرة فنية وأدوات وممارسات جيدة؛

(ب) تشجيع ما تقدمه الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة من التوجيه فيما يتعلق بجمع البيانات، لزيادة قابلية المعلومات للاستعمال وتيسير تبادلها في التحليلات القطرية الشاملة؛

(ج) زيادة القدرة المؤسساتية على إدارة البيانات، وإنشاء جهة لإيداع البيانات لجمع المعلومات المترابطة لكن الموزعة، والتي يجمعها باحثون مختلفون على مستويات مختلفة وفي أشكال مختلفة، وذلك تيسيراً لإمكانية حصول المستعملين عليها؛

(د) إنشاء سبل بديلة لتوفير المعلومات لمن ليست لديهم إمكانية الاستفادة من خدمة الإنترنت ذات النطاق العريض.

٦٤- وتعزيزاً لفعالية المعلومات، اقترح المشاركون ما يلي:

(أ) تيسير الاتصال بشكل أفضل بين مقدمي المعلومات ومستعمليها كي تلبي البحوث احتياجات أصحاب الشأن، وهو ما يؤدي إلى إعداد البيانات وتقديمها بشكل أفضل. كما يمكن أن ييسر ذلك عملية اتخاذ القرارات السياسية استناداً إلى بَيِّنات؛

(ب) تطوير القدرات المؤسسية والبشرية على استعمال المعلومات، بما في ذلك المهارات الإحصائية ونظم المعلومات الجغرافية، بغية تحسين التحليل القطاعي الشامل وإدماج المعلومات المتاحة؛

(ج) تيسير عملية اشتقاق نماذج تغير المناخ على المستويات الدنيا، وتعزيز معاينة النماذج المكانية عن طريق ضمان توافر البيانات الاجتماعية - الاقتصادية إلكترونياً في شكل سلسلة زمنية وأشكال مميزة مكانياً، وذلك لزيادة قابليتها للاستعمال؛

(د) تشجيع تطوير البيانات الجغرافية المرجعية ذات القدرة التحليلية العالية لدعم إجراء تقييم أدق للقدرة على التكيف على الصعيد المحلي؛

(هـ) تشجيع استعمال المؤشرات الملائمة من حيث النطاقين الزماني والمكاني لتناسب تحليلات بعينها وتيسر تحويل البيانات من أجل استعمال أوسع؛

(و) تكميل البيانات ببيانات وصفية كافية لتوضيح قيود البيانات ونوعيتها، فضلاً عن كيفية جمعها؛

(ز) تعزيز قدرة الجهات الحكومية المسؤولة عن إجراء التعدادات الوطنية، أو تلك التي تجمع البيانات الاجتماعية – الاقتصادية الأساسية لجعل البيانات قابلة للاستعمال بشكل أمثل لغرض تنفيذ عمليات تقييم القابلية للتأثر والتكيف؛

(ح) تقوية المراكز والشبكات الإقليمية بوصفها مراكز لتبادل المعلومات بهدف زيادة الموارد البشرية، والمعرفة، والبيانات والتجارب القابلة للتطبيق في مناطق أو قطاعات محددة، وتيسير بناء القدرات. وبالمثل، تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب تيسيراً لتبادل المعرفة بشأن العِبَر المستخلصة من التجارب المحلية؛

(ط) تعزيز دور عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في توفير معلومات عن المنهجيات من أجل ضمان ممارسات أكثر اتساقاً، وتوسيع دور أفرقة الخبراء القائمة التابعة للاتفاقية لتوفير مدخلات محددة الأهداف وتقديم المشورة بشأن الثغرات.

باء – إدماج المعلومات الاجتماعية – الاقتصادية في عمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر

٦٥- تعزيزاً لإدماج المعلومات الاجتماعية – الاقتصادية في عمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر، أوصى المشاركون بالآتي:

(أ) تطوير المعلومات الخاصة بالتكاليف والفوائد المرتبطة بتنفيذ سياسات وبرامج تغير المناخ، والخاصة بالجوانب الاقتصادية لتغير المناخ، وذلك لتناول مسألة التكيف من المنظورات الأوسع لأهداف التنمية؛

(ب) تشجيع واضعي السياسات والمسؤولين عن جمع البيانات وتحليلها على تخطيط عملية جمع البيانات بشكل استراتيجي لتلافي عدم التوافق في الاحتياجات من البيانات وعملية إعدادها؛

(ج) تحليل الدراسات المتصلة بالتأثيرات والتكيف، وتوثيق الممارسات الجيدة بهدف تحديد ما كان منها ناجحاً، وتحسين الممارسات الجيدة؛

(د) تشجيع الملكية المحلية لعملية الإدماج والمعلومات الناتجة، وذلك بزيادة مشاركة أصحاب المصلحة لضمان نشر عمليات التقييم وخطط التكيف بشكل سريع وفعال؛

(هـ) إنشاء هيئة وطنية معنية بالتكيف تستطيع أن تكون هيئة تنسيق مركزية للجهات والقطاعات المختلفة على المستوى الحكومي، وذلك بهدف تنسيق المسؤوليات المتصلة بالتكيف وتيسير تخصيص الموارد بكفاءة؛

(و) وضع توجيهات عن المناهج اللازمة لتحويل البيانات القائمة إلى معلومات ذات صلة بسياسات تغير المناخ.

خامساً - الخطوات القادمة في إطار برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه

٦٦- ناقش المشاركون السبل الكفيلة بتنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء والأنشطة الإضافية الممكنة التي يتعين اتخاذها في إطار برنامج عمل نيروبي. واستجابةً للاحتياجات التي ذُكرت في أثناء الاجتماع، أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن عدداً من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها تعتزم التعاون بشأن وضع توجيه متصل باستعمال المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية في سياق القابلية للتأثر والتكيف.

٦٧- وناقش المشاركون سبل تنفيذ التوصيات من جانب الأطراف والمنظمات وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في برنامج عمل نيروبي، وناقشوا كذلك مسألة وضع جدول الأعمال الخاص بتحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها لاحقاً في مجال المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية في إطار برنامج عمل نيروبي. وستكون توصيات فريق الخبراء بمثابة إسهام في التقرير الموجز والتوصيات الناتجة عن السنتين الأوليين لتنفيذ برنامج عمل نيروبي، وكذلك في الاهتمام العام الذي توليه الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها الثامنة والعشرين للنواتج والأنشطة الأخرى التي تدخل في إطار برنامج عمل نيروبي.

- - - - -